تعدد القراءات ونظرية القراءة بالمعنى

د. رجب محمد غيث*

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ وَلَوۡ كَانَ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٖ ظَهِيرٗا ﴾ [الإسراء: 88].

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على من أوتي جوامع الكلم، سيد المرسلين، وإمام المتقين، وخاتم النبيين، محمد عبد الله ورسوله، الرحمة المهداة والنعمة المسداة، وعلي آله وأصحابه الطيبين الطاهرين.

وبعد: فإن العالم الإسلامي يتعرض لعواصف عاتية، وزوابع طاغية، تنصب عليه من حيث يدري ولا يدري، وكلها تحاول صرف المسلمين عن عقيدتهم، وتمزيق وحدتهم للسيطرة عليهم، واستغلالهم أبشع استغلال، وذلك عن طريق غزوات فكرية متتابعة، تحاول تجريدهم من دينهم الحنيف وتراثهم المجيد، وحضارتهم الروحية، وتقاليدهم الإسلامية.

ومن مصادر هذه الغزوات: المستشرقون، وهم يدرسون الثقافة الإسلامية دراسة علمية دقيقة عميقة، ليتصيدوا منها الشبهات وأقوال المنحرفين، والغلاة والمتعصبين، لتجسيمها واتخاذها وسيلة لتشكيك المسلمين في عقيدتهم الدينية باسم البحث العلمي، وهو ادعاء خدَّاع، وإن كان بعض المستشرقين يجنح حينا إلي الإنصاف.

---

* جامعة المرقب.

إن حركة الاستشراق لم تنشأ أصلاً لخدمة الفكر والمحافظة علي تراث الشرق من الضياع، وإنما بدأت أول ما بدأت في رعاية الكنيسة الكاثوليكية، وخضعت لإشراف دقيق منظم من كبار رجالها، وتعاونت الكنيسة مع ملوك أوربا بوجه عام يتبعون وزارتي الخارجية والمستعمرات، وبذلك تحول عملهم من مهمة ثقافية إلي مهمة سياسية.

إن الاستشراق بوجه عام لون من ألوان الكيد والحرب ضد الإسلام والمسلمين، وان الهدف الأول له يتمثل في العمل من أجل توهين القيم الإسلامية في نفوس المسلمين، وتمزيق وشائج القربى بين الشعوب الإسلامية.

والاستشراق والتبشير (التنصير) سواء، ولكن الاستشراق أخذ طابع البحث الأكاديمي العلمي، على حين اهتم التبشير (التنصير) بإقامة المدارس والمستشفيات وغيرهما من المؤسسات التي تمكن له من بث المبادئ المعادية للإسلام.

وقد فُتن كثير من العرب والمسلمين بآراء المستشرقين وبخاصة تلامذة المستشرقين، وقدر لبعضهم أن يتولى مناصب تربوية عالية في الجامعات وغيرها، فكان يعلِّم تلامذته هذه الآراء المغرضة، وهؤلاء بحكم هذه التلمذة يأخذون تلك الآراء على أنها قضية مسلمة، وهذا أشد من أغاليط المستشرقين وافتراءاتهم.

وإذا كان تشويه الإسلام يرمى إلي صرف من لم يؤمنوا به عنه، فإن تشويهه أيضاً كان يرمي إلي غاية أخرى، وهى زعزعة ثقة المسلمين بتعاليم دينهم ليتخلوا عنه شيئاً فشيئاً، وكان ذلك تحت ستار دعوة المسلمين إلي إصلاح إسلامهم ليلائم الحضارة الحديثة، وهو ما تنادي به القوى الاستعمارية اليوم متمثلاً في إصلاح المناهج التعليمية وغيرها.

والذي يمكن قوله هنا أن أهداف الاستشراق تكاد تنحصر في أمرين:

الأول: تشويه الإسلام والازدراء بالمسلمين.

الثاني: تمكين الاستعمار من البلاد الإسلامية وخاصة العربية منها.

ومن هنا كان من أقدس واجباتنا أن نقف علي حذر، وعلي بصيرة مما يقدم عن القرآن وعن الإسلام بأقلام المستشرقين وتلاميذهم شرحاً ونقلاً أو تفسيراً وترجمة.

ولاشك أن الإنتاج الاستشراقي رغم إسهامه -منهجياً وعلمياً- في حقول الفكر المختلفة كان شراً علي المجتمع الإسلامي، لأنه ركَّب في تطوره العقلي عقدة حرمان

سواء في صورة المديح والإطراء أو القدح والذم، لهذا كان لزاما علينا أن لا نترك لمن هم من غير ديننا بالذات الاقتراب من أمور كتابنا أو قضايا ديننا، وعلينا أن نرقب أعمالهم ونسهم فيها رعاية لحرية الفكر وصيانة العقيدة، وسلامة وصدق الاتجاه والقصد والغاية.

والمستشرقون –وإن تعددت أوطانهم وتباينت لغاتهم– يعملون جميعاً في حقل واحد، وفي سبيل غاية واحدة، وأود أن أشير هنا إلي أن أخطر المستشرقين ذلك الذي يعرف الحق ويحاول أن يظهره في صورة الباطل، وكان جل هؤلاء من اليهود الذين حاولوا التستر تحت ستار الثقافة حتى لا يظن الناس بهم السوء.

ومن وسائل المستشرقين في تحقيق أغراضهم تأليف الكتب، وإلقاء المحاضرات، وإصدار الدوريات التي تعبر عن آرائهم وأفكارهم.

وإذا كان لا يشك مسلم في أن القرآن الذي بين أيدينا، هو كما أنزله الله على نبيه ﷺ دون زيادة أو نقصان، ودون أي تغيير أو تحريف، فإني سأقوم باستجلاء هذه الحقيقة، وتبديد ما لفق حولها من شبهات، وما اعتمد عليه المغرضون من أباطيل واعتبروها حقائق مسلمة، نفذوا منها إلي الطعن في القرآن الكريم و قراءاته، وادعوا في أبحاثهم إلي وجود تناقض كبير في القرآن، ودللوا عليه بالاختلاف الحاصل في قراءات القرآن وأغلب هذه المطاعن والشبه مبنية على روايات واهية، أوردها بعض الكاتبين في الدراسات الإسلامية، وأجابوا عنها فأخذها بعض المستشرقين، وأضافوا إليها ما يروق لهم، وقدموه علي أنه دراسة.

وسنعالج –إن شاء الله تعالى– في هذا البحث بعض مطاعن المستشرقين علي القرآن الكريم، وسنحاول من خلاله إلقاء الضوء علي بعض النظريات التي جاءوا بها ومناقشتها لنبين إلي أي حد يضمر هؤلاء المستشرقون عن روح العداء للإسلام وأهله ﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًاۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمُۢ بِمَا كَانُواْ ﴾ [البقرة: 10].

وقد اشتمل البحث على نظريات ثلاث:

1. نظرية القراءة بالمعني، وأهم الاعتراضات عليها.
2. نظرية القراءة بالمرادف، وأهم الاعتراضات عليها.
3. نظرية القراءة بالقياس، وأهم الاعتراضات عليها.

ثم خاتمة وتوصيات.

نظرية القراءة بالمعنى

أساس هذه النظرية التي روّج لها المستشرقون هو أن لفظ القرآن الكريم لم يكن له قدسية عند المسلمين، ولم يكن ذا أهمية كبيرة عندهم حتى كانت لهم حرية التصرف في ألفاظه بالتغيير والتبديل ما دام هذا التصرف يحترم المعنى الأصلي ولا يؤثر عليه، بل إن منهم من اشتط به هواه حتى زعم وجود تغيير في النص أو زيادة فيه من أجل توضيح المعنى الأصلي والكشف عن خفاياه.

وهذه النظرية على فرض صحتها يستلزم أن يكون القرآن الحالي هو صناعة بشرية، ليس هو المنزل نفسه على النبي ﷺ، ولو كان كذلك لكان مقدورا على الإتيان بمثله.

وقد زعم المستشرق جولد تسيهر (ت 1921م)(1) بأنه كانت هناك حرية واسعة في تعديل النص القرآني، فقال: «ويمكننا أن نستخلص من التجارب في هذه المرحلة أنه، فيما يتعلق بإقامة النص المقدس في الإسلام الأول، كانت تسود حرية مطردة إلى حد الحرية الفردية، كأنما كان سواء لدى الناس أن يرووا النص على وجه لا يتفق بالكلية مع صورته الأصلية»(2).

ومما استشهد به في هذه المسألة أن النبي ﷺ نفسه قد تصرف في النص القرآني وخالف القراءة المشهورة، ففي قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: 128].

قال: ذكرت قراءة بفتح الفاء (منأَنْفَسكم) على أنها قراءة رسول الله ﷺ وفاطمة

1- اجنس جولد تسهير: مستشرق مجري عنى بدراسة اللغات، وتعلم اللغات السامية، قام برحلة إلى الشرق العربي، فزار سوريا، ثم فلسطين، ثم مصر، ولازم فيها مشايخ الأزهر، كالشيخ محمد عبده، ودرس العربية عليهم، وتضلع فيها، وكان يتزي بزيهم، بعد عودته إلى المجر، اطلع على تاريخ الإسلام وعلومه، وركز في أبحاثه على الحركات الإسلامية، وصنف فيها مجموعة من الكتب، منها العقيدة والشريعة الإسلامية، وآداب الجدل عند الشيعة، ومذاهب التفسير الإسلامي، وهو من أسرة يهودية (ت 1921م). ينظر الموسوعة الفلسفية العربية، أشرف على تحريرها د. معن زيادة. المجلد الثالث ص 277 ط أولى 1997م. معهد الإنماء العربي: بيروت. لبنان.

2- مذاهب التفسير الإسلامي لجولد تسيهر ص: 48. ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار.

وعائشة(3) رضي الله عنهما.

قراءة الجماعة المشهورة والمتداولة في المصاحف ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ أَنفُسِكُمْ﴾ بضم الفاء، صفة للرسول رضي الله عنه، أي من جنس البشر، أو من صميم العرب(4).

فالقول بأن الرسول ﷺ بدّل أو تصرّف في آيات القرآن وقراءاته باطل من أساسه، لأن الرسول ﷺ وهو الصادق الأمين قبل الرسالة، أفلا يكون بعد الرسالة صادقا أمينا فيما يبلغ عن ربه وقد ائتمنه على كلامه بألفاظه ومعانيه لما يتضمنه من إعجاز في شتى المجالات؟!.

وعندما طلب المشركون استبدال القرآن أو تغيير بعض ما فيه أجاب الله تعالى بقوله: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآءِ نَفْسِىٓ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [يونس: 15].

والقرآن يطلق على مجموع الألفاظ والمعاني المنزلة من الله لا على المعاني فقط كما توهم جولد تسيهر.

ويعود ليؤكد نظرية القراءة بالمعنى، فيقول: «والظاهر أن القصد إلى إمكان تجهيز مثل هذه الحرية بحق من الصحة لا يقبل الشك، حدا إلى إسناد جواز ذلك إلى الرسول نفسه، فإنه يبدو بمكان غير هين من الغرابة، أن نرى قراءات مخالفة للنص المشهور ذكرت على أنها قراءات الرسول، مما يدعو إلى افتراض أنه لا حرج في رواية كلام الله على وجه آخر غير الوجه الذي بلّغه الرسول في الأصل»(5).

والذي يبدو أن جولد تسيهر لم تكن لديه دراية ببعض المصطلحات عند علماء

3- مذاهب التفسير الإسلامي ص: 51. ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار.

4- عندما رجعت إلى كتب القراءات في الشواذ، وجدت أن قراءة فتح الفاء من (أنفسكم) من النفاسة أي من أشرفكم، منسوبة إلى النبي ﷺ وفاطمة، وابن عباس، وعبد الله بن قسيط المكي، وابن محيصن. مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، ص: 56، وينظر المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها لإبن جني 306/1، واتحاف فضلاء البشر للدمياطي 101/2.

5- مذاهب التفسير الإسلامي، ص: 50. ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار.

القراءات، أو على الأقل تجاهلها، فمعنى قولهم هذه قراءة الرسول، أنها رواية آحاد، لا يجوز الأخذ بها، كما لا يجوز إنكارها، لأن مجرد كونها مروية يقتضي بجواز أن تكون صحيحة(6)، وعدم تواتر شروط الرواية الصحيحة لها يمنع اعتمادها.

وفي الحديث النبوي الصحيح «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه»(7) ما يفيد أن اختلاف القراءات سببه الوحي، ولهذا فإذا قرأ الرسول ﷺ آية بوجهين أو أكثر، كانت الوجوه كلها من الله تعالى، إذ يستحيل أن يبدل أو يغيّر النبي ﷺ في شئ مما نزل عليه، خاصة وأنه يقرأ صباح مساء قول الله تعالى: ﴿وَلَوۡ تَقَوَّلَ عَلَيۡنَا بَعۡضَ ٱلۡأَقَاوِيلِ ٤٤ لَأَخَذۡنَا مِنۡهُ بِٱلۡيَمِينِ ثُمَّ مِنۡهُ ٱلۡوَتِينَ﴾ [الحاقة: 44-46].

وعلى هذا فالقراءتان صحيحتان معنى، وموافقتان اللغة والرسم، وكل ما في الأمر أن إحداهما صارت متواترة، والأخرى لم تكن كذلك(8).

وأن القراءتين مكملتان بعضهما، ففي القراءة الأولى نص على أن النبي ﷺ من جنس البشر لا من جنس الملائكة، ولا من الجن، هذا إذا تأولنا الخطاب في ﴿جَآءَكُمۡ﴾ للناس كافة. وإذا تأولنا الخطاب للعرب كان المعنى من قومكم، ومن إحدى قبائلكم. وأن القراءة الثانية (منأَنْفَسكم) بفتح الفاء، فدلالتها أنه من أشرفكم نسبا، وأعزكم مكانة.

وفي استشهاد آخر يورد جولد تسيهر ما نسب إلى ابن مسعود فيقول: قرأ عبد الله بن مسعود ت (32هـ) فيما يظهر بدل: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: 6] مغيرا اللفظ الأول بمرادفه: (أرشدنا الصراط المستقيم) وقد نسب إلى ابن مسعود نفسه هذا القول الأساسي الدلالة: «لقد سمعت القراء ووجدت أنهم متقاربون، فاقرؤا كما علّمتم»(9).

والذي يبدو أن جولد تسيهر التبس عليه معنى هذا الأثر ففسره تفسيرا سطحيا يتناسب وما يقصده من التشكيك في قراءات القرآن الكريم، ولو دقق في معناه قليلا لظهر لديه أن القرآن مع تنزله على سبعة أحرف، يظل متناسقا منسجما لأن الأحرف لا تؤدي إلى التناقض والتضارب، فلا يتبدل بها العذاب مغفرة، ولا المغفرة عذابا.

6- د. عبد الحليم النجار في ترجمته لكتاب مذاهب التفسير الإسلامي، ص: 50.

7- البخاري مع الفتح باب انزل القرآن على سبعة أحرف حديث رقم 4992.

8- الاختلاف بين القراءات لأحمد البيلي، ص: 94

9- مذاهب التفسير الإسلامي، ص: 49. ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار.

ومما يشهد لذلك ما ذكره الهيثمي عن سمرة قال: «إن رسول الله ﷺ كان يأمرنا أن نقرأ القرآن كما أقرأناه، وقال: إنه أنزل على سبعة أحرف فلا تختلفوا فيه فإنه مبارك كله، فاقرؤوه كالذي أقرئتموه»(10).

وهذا البيان لايدع مجالا للتوهم بأنه ليس للقارئ حرية القراءة وتعديل الكلمات وفق رغبته وهواه، لأن تلاوة القرآن وطريقة أدائه توقيفية لا اجتهاد ولا اختيار فيها لأحد من الناس.

ويؤكد جولد تسيهر أن الخليفة عمر بن الخطاب قرر «أن القرآن صواب كله»، وفي رواية: «كاف شاف»، ما لم تجعل آية رحمة عذابا وآية عذاب رحمة(11).

أي ما دام لم يحصل اختلاف أساسي في معنى الألفاظ، فالمعول إذاً في المرتبة الأولى على المعنى الذي يستبطنه النص، لا على الاحتفاظ المتناهي في الدقة بقراءة معينة، وهو رأي انتهى -فيما يتعلق بتلاوة القرآن في مراسيم العبادة- إلى القول بجواز قراءة النص المطابق للمعنى وإن لم يطابق حرفية اللفظ (القراءة بالمعنى) مع الرجوع في ذلك إلى رواية بعض الصحابة، وليس هناك ما هو أوقع في النظر دلالة على مدى ما ذهبت إليه هذه التسوية، من تطبيقها على نص عظيم الأهمية في مراسيم العبادة مثل سورة الفاتحة، المعترف طبعا بمكانتها في العبادة الدينية منذ عهد جد مبكر(12).

ويبدو أن الأمر قد التبس على جولد تسيهر مرة أخرى، فأكد أن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه يقرر «أن القرآن صواب كله مالم تجعل آية رحمة عذابا، وآية عذاب رحمة» والواقع أن ذلك ليس قرارا من عمر رضي الله عنه، إنما هو حديث مرفوع إلى رسول الله ﷺ، رواه عنه عمر بن الخطاب كما جاء في تفسير الطبري، وقد سبق وأن أشرت إلى أن جولد تسيهر نسب إلى الطبري إسناد هذا الحديث إلى عمر، ولكن عند الرجوع إلى تفسير الطبري نجده قد ذكر روايات كثيرة لحديث الأحرف السبعة، لكنه رفعها إلى رسول الله ﷺ، ولم يقف بها عند عمر رضي الله عنه.

ومن ضمن الروايات التي ذكرها الطبري هاتان الروايتان:

10- ينظر مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي 152/7.

11- أحاله إلى تفسير الإمام الطبري 10/1.

12- مذاهب التفسير الإسلامي ص: 49. ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار.

الأولى: أن عمر ﷺ ترافع مع رجل إلى رسول الله ﷺ في قراءة القرآن، فقال له النبي ﷺ: «يا عمر إن هذا القرآن كله صواب، ما لم تجعل رحمة عذابا، أو عذابا رحمة». وفى رواية: عذاب مغفرة، أو مغفرة عذابا(13).

الثانية: أن الرسول ﷺ قال: «أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف»(14).

لكن جولد تسيهر الذي اطلع على تفسير ابن جرير الطبري، وأحالنا عليه لم ينقل عنه بأمانة فيما نقل منه عن عمر بن الخطاب، ويمكن تفنيد مزاعمه السابقة بأن القراءات التي استشهد بها قراءات أحادية، وليست قراءات متواترة، وقد وقع الإجماع على أنه لا يجوز القراءة بها على أنها قرآن.

ولو كانت القراءة بالمعنى جائزة في قراءة القرآن لما جاز أن يطلق عليه كلام الله لفظا ومعنى. ولو أبيحت القراءة بالمعنى لهان قدر القرآن، ولأصبح عرضة للتغيير والتبديل، الذي يذهب بإعجازه نهائيا، وصار في المستوى البشري الاعتيادي الذي لا يمكن التحدي به، ولو حصلت مثل هذه الإباحة لاعترض العرب بمثل هذا الاعتراض وتشبثوا به، وجعلوا منه حجة جحودهم وإنكارهم.

والإجماع منعقد على أنه من زاد حركة أو حرفا في القرآن أو نقص من تلقاء نفسه مصرا على ذلك يكفر(15). ونقل البلوي عن المازري قوله: قد استقر الإجماع على منع تغيير القرآن، ولو زاد أحد من المسلمين حرفا أو كلمة أو نقص أخرى أو خفف مشددا أو شدد مخففا لبادر الناس إلى إنكاره، فكيف بإبدال كثير من الكلمات؟(16).

وهذا هو الحكم فيمن قرأ أي قراءة من غير نقل ولو كانت موافقة لمعنى القرآن، أو لرسم المصحف العثماني، لأنها ليست قراءة مأثورة.

وإذا كان هذا حال المسلمين مع قرآنهم فكيف يصح أن يقال: إن الصحابة أجازوا القراءة بالمعنى؟

13- مجمع الزوائد للهيثمي 151/7. و ينظر جامع البيان فى تأويل القرآن حديث رقم 16.

14- البخاري مع الفتح كتاب فضائل القرآن باب أنزل القرآن على سبعة أحرف حديث رقم 4992. وينظر مجمع الزوائد 154/7. جامع البيان عن تأويل القرآن للطبري 30/1. حديث رقم 20.

15- منجد المقرئين ومرشد الطالبين لإبن الجزري، ص: 97. دار الكتب العلمية، بيروت، 1980.

16- ألف با: لأبي الحجاج البلوي الأندلسي 213/1. المطبعة الوهبية.

لكن ربما كان لأقوال بعض علماء المسلمين قدر في الإسهام في مدّ المستشرقين -من غير قصد منهم بطبيعة الحال- بشيء من المطاعن، حيث كان لبعض المفكرين قدامى ومحدثين أقوال يفهم منها أن القراءات مرجعها الاجتهاد لا السماع والتلقي والمشافهة، وأنها اختيارية تدور مع اختيار الفصحاء واجتهاد البلغاء، لذلك فقد أمدوهم من حيث لا يشعرون بروايات بعضها غير مسلم بصحتها، والبعض الآخر لم يحسنوا التصرف في تأويلها وتفسيرها.

فتلقف المستشرقون كل شاردة وواردة من قبيل تلك الروايات واستعملوها للطعن في مقدسات هذه الأمة وقرآنها.

وعلى سبيل المثال ساق صاحب مقدمة كتاب المباني، رواية يفيد ظاهرها أن الله تعالى قد أباح بالأحرف السبعة للعرب أن يقرءوا على نسقها القرآن فيما تختلف فيه لغاتهم، حيث قال: «أباح الله تعالى لنبيه ﷺ وللمؤمنين أن يقرئوا كل من أتاهم ممن نشأ على لغة يعتادها من لغات العرب على حسب ما يتيسر عليه، وأن لا يسوموه تكلف ما يخالف لغته فيقطعه ذلك عن الرغبة في حفظ القرآن والقيام به»(17).

إلى أن يقول: وذكر أبو حاتم السجستاني(18) أنه سمع حترش بن ثمال، وهو عربي فصيح، يقول في خطبته: الحمد لله أحمده واستعينه، واتوكل عليه، فيكسر الألفات كلها، وأكثر العرب يجعلون القاف تقارب الكاف في السماع، ورأيت غير واحد منهم يجعل الجيم كلها تقارب الباب ضربا من المقاربة، وهؤلاء لو أخذوا بما يخالف عادتهم لتعسر ذلك عليهم، فيسر الله عليهم بلطفه ليقرأ كل فريق منهم بما هو عادته، وليس لغيرهم أن يسلك في القراءة مسلكهم، ولكن يلزم التلاوة المنقولة عن رسول الله ﷺ(19).

فظاهر هذه الرواية يفيد أن من تعذر عليه ترك عادته فخرج إلى نحو ما قد نزل به الوحي، فليس ملوما فيه ولا معاقبا عليه، فتشبث المستشرقون بمثل هذه الروايات يأخذون منها ما يتناسب مع هواهم من أجل الوصول إلى غرضهم في إثبات تحريف

17- مقدمتان في علوم القرآن، ص: 220. أخرجهما أثر جفري، مكتبة الخانجي، القاهرة 1972م.

18- هو أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان أبو حاتم السجتاني، إمام أهل البصرة في النحو والقراءات، واللغة والعروض، له تصانيف كثيرة، قال ابن الجرزي أحسبه أول من صنف في القراءات، عرض على يعقوب الحضرمي، وغيره. ينظر غاية النهاية لابن الجرزي 320/1.

19- المرجع السابق، ص: 221.

نص القرآن، بالتشكيك في قراءاته، ويغمضون أعينهم عما لا يتناسب مع غرضهم، فهذا النص مثلا: ورد فيه ولكن يلزم التلاوة المنقولة عن رسول الله ﷺ.

ولكن هذه الجملة لا يتوقف عندها المستشرقون، بل يمرون عليها دون أن يمعنوا النظر فيها لأنها لا تخدم غرضهم، هذا هو منهجهم في البحث والتنقيب.

وقد استعرضت في هذا البحث الحديث الوارد بشأن تعدد قراءات القرآن الكريم، وهذا الحديث ورد بلفظ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» ومما لا شك فيه أن كلمة «أنزل» وما هو قريب منها تفيد أن الأحرف وحي من الله تعالى، إلى نبيه ﷺ، وليست من عند نبيه لرأي ارتآه، -كما توهم جولد تسيهر ومن سار على منهجه- ولا أعتقد أن أحدا ممن يعرف بديهيات اللغة ودلالات ألفاظها يستنبط من قوله: «أنزل» أن الرسول ﷺ قد تصرف في القرآن أو بدل أو غير في ألفاظه من تلقاء نفسه.

ومن الآثار التي وردت في مؤلفات السابقين من علماء المسلمين وهي غير مسلم بصحتها، وتلقفها المستشرقون ووجهوا من خلالها المطاعن في صحة نص القرآن الكريم وتوقيف قراءاته، ما روي عن همام بن الحارث أن أبا الدرداء (ت 32هـ) كان يعلم رجلا قول الله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ٤٣ طَعَامُ ٱلۡأَثِيمِ﴾ [الدخان: 43-44] فيقول الرجل (طعام اليتيم) وكررها معه عشرين مرة فلم يستقم بها لسانه، فقال: قل: «طعام الفاجر»(20).

وتكررت القصة مع أبي بن كعب (ت 20هـ)، فقد روى أنه كان يقرئ رجلا فارسيا فكان إذا قرأ عليه قول الله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ٤٣ طَعَامُ ٱلۡأَثِيمِ﴾.

قال: «طعام اليتيم» فمرّ به النبي ﷺ فقال: «طعام الظالم» ففصح بها لسانه، فقال النبي ﷺ: لأبي بن كعب: «قوّم لسانه وعلمه فإنك مأجور، وإن الذي أنزله لم يلحن فيه، ولا الذي نزل به، ولا الذي أنزل عليه، وإنه قرآن عربي»(21).

وتروى الحادثة نفسها عن ابن مسعود (ت 32هـ) فعن الإمام أبي حنيفة ﷺ قال: حدثنا حماد، أن ابن مسعود كان يقرئ رجلا أعجميا قول الله تعال: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ٤٣ طَعَامُ ٱلۡأَثِيمِ﴾ فجعل الرجل يقول: «طعام اليتيم» فلما أعياه قال له عبد الله:

20- مقدمتان في علوم القرآن، ص: 229.

21- المرجع السابق، ص: 230.

« أما تحسن أن تقول: طعام الفاجر »(22).

قال صاحب مقدمة كتاب المباني: « ولقد روي الابتلاء بهذه الحادثة لأبي الدرداء، ولأبي بن كعب، ولعبد الله بن مسعود، في هذه الكلمة الواحدة، والأقرب أن يكون هذا الابتلاء لهم في تارات مختلفة، مع أنفس متغايرة، وذلك أن حرف الثاء مما يكثر تعذره على العجمي حتى يبدل بها حرف تاء، وسورة الدخان هي التي يرغب في حفظها الأميون والنساء، وأهل البلادة، لما يذكر من فضل من قرأها، فلذلك كثرت البلوى في هذه الكلمة خاصة »(23).

فهذه الحادثة تفيد أن هؤلاء الصحابة كانوا يلقنون الرجل المتعلم قول الله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ۝٤٣ طَعَامُ ٱلۡأَثِيمِ﴾ لكن المتعلم يتعذر عليه النطق السليم بلفظة ﴿ٱلۡأَثِيمِ﴾ -ربما- للكنة فيه، أو عجمة به، فكان كلما روجع لا يقولها إلا « اليتيم ».

ولما أعيا هذا الرجل معلمه -أحد الصحابة- الذين نسبت لهم الحادثة، أو ثلاثتهم قال له ضجرا منه وعيّا، ويأسا من صوابه، وتقريبا لمعنى اللفظة بما يرادفها: ﴿طَعَامُ ٱلۡأَثِيمِ﴾ طعام الفاجر(24).

ولعل نسبة هذه الحادثة إلى الصحابة الثلاثة تقتضي ما يلي:

1. أن يكون حدوثها معهم جميعا، وهو أمر محتمل على أن يكون تكرارها مع كل واحد منهم منفردا.
2. اتفاق هذه الحادثة في نص التعليم مع ثلاثتهم، وفي سورة الدخان بالذات، وفي هذه الآية بالخصوص، يقوي الاحتمال أن يكون المتلقن رجلا واحدا بعينه معهم جميعا.
3. يمكن أن تكون الحادثة قد حدثت مع واحد من الصحابة -فقط- ولكنها نسبت خطأ إلى الآخرين، وهو احتمال وارد أيضا.

والواقع أن هذه الحادثة لم يروها صاحب كتاب المباني وحده، بل رواها غيره من العلماء لكن الذين رووا هذه الحادثة أو أشاروا إليها مختلفون في عرضها:

أ. فمنهم من روى هذه الحادثة ليستدل بها على تفسير ﴿ٱلۡأَثِيمِ﴾ بالفاجر، أي كثير

22- مقدمتان في علوم القرآن، ص: 230. ينظر الزمخشري في الكشاف 362/2.

23- مقدمتان في علوم القرآن، ص: 230.

24- إعراب القرآن للنحاس 143/4.

الآثام(25). دون أدنى إشارة إلى أن ذلك وجوه مقروءة -قراءة، أو أن فيها دليلا على تجويز القراءة بالمعنى.

ب. ومنهم من روى عبارة «طعام الفاجر» مكان ﴿طَعَامُ ٱلۡأَثِيمِ﴾ منسوبة إلى أحد الصحابة ليدلل على أن ذلك ليس وجها مقروءا، وإنما هو من قبيل التفسير، كأبي جعفر النحاس (ت 338هـ)(26) حيث يقول: وعن أبي الدرداء قال: «طعام الفاجر» وهذا تفسير، وليس بقراءة لأنه مخالف للمصحف(27).

ج. ومنهم من روى هذه الحادثة ليدفع الاستدلال بها على ما ينسب إلى بعض الصحابة ﭬ من تجويز القراءة بالمعنى دون رواية، كما فعل القرطبي (ت 631هـ)(28) فبعد أن أورد الحادثة قال: ولا حجة في هذا للجهال من أهل الزيغ أنه يجوز إبدال الحرف من القرآن بغيره، لأن ذلك إنما كان من عبد الله تقريبا للمتعلم، وتوطئة منه له للرجوع إلى الصواب(29).

والذي يظهر أن هذا الصحابي حين قال للرجل الذي لم يستطع أن ينطق بلفظة ﴿ٱلۡأَثِيمِ﴾ وهو يعلمه قل «طعام الفاجر» فإنه إنما ضجر منه فقال له ذلك، وهو لا يعتقد أن يجيز له القراءة بذلك، وإنما ذلك على سبيل البيان فقط، أخبره أنه «طعام الفاجر»، ليظهر له أنه ﴿ٱلۡأَثِيمِ﴾.

ولعل هذا هو الاحتمال الوحيد الذي ينبغي أن توجه عليه هذه الحادثة -إن صحت- دون أن نسوقها من أجل الاستدلال بها على أن من الصحابة ﭬ من يجيز

25- الطبري: جامع البيان 78/25.

26- هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادى، يعرف بابن النحاس، أخذ عن الأخفش الصغير، والمبرد، والزجاج، له تصانيف كثيرةمنها إعراب القرآن، ومعاني القرآن، والكافي في العربية، والاشتقاقات، وغيرها. ينظر بغية الوعاة للسيوطي 362/1.

27- إعراب القرآن للنحاس 134/4.

28- هو محمد بن أحمد بن أبى بكر أبو عبدالله الأنصاري الأندلسي القرطبي، إمام في التفسير له الجامع لأحكام القرآن، اسقط منه القصص والتواريخ وأثبت عوضها أحكام القرآن، واستنباط الأدلة، وذكر القراءات والإعراب ... وله (الكتاب الأسنى) في شرح أسماء الله الحسنى، والتذكار في أفضل الأذكار، والتذكرة بأمور الآخرة. توفى سنة 671هـ. ينظر طبقات المفسرين للدواودي 69/2. وطبقات القراء 08/2 ومعجم المؤلفين 239/8.

29- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 149/16.

القراءة بالمعنى وهم من هذه التهمة براء.

وإلا فكيف لعاقل أن يقول ذلك مع العلم بما كانوا عليه من المثابرة على نقل القرآن كما سمعوه من رسول الله ﷺ؟

لكن هناك طائفة من المستشرقين لا يدققون في الروايات -كجولد تسيهر-، ولا يفسرونها التفسير الصحيح، وأكثر من ذلك فإنهم يستغلون كل شاردة وواردة من القول، ويروّجون لها، ويوظفونها للقول (بنظرية قراءة القرآن بالمعنى) ليسلبوا عن القرآن الكريم قدسيته عند المسلمين، وليثبتوا بأنه كانت هناك حرية واسعة في التصرف في نص القرآن الكريم وتعديله حسب الفهم والمعنى.

يقول الإمام الباقلاني (ت 403هـ)(30) في معرض دفاعه عن الصحابة في أنهم لا يجوزون القراءة بالمعنى يقول: «فأنت ترى تحفظهم على النصب والرفع على سهولته، فكيف بتبديل الكلمة بما هو بمعناها؟»(31).

خاصة وأنهم أعلم الناس بغرض التعبد بها بأعيانها، لا بما يقوم بمعانيها، فمن يزعم إذاً أن من الصحابة ﭫ من كان يجيز القراءة على المعنى دون اللفظ من غير نقل فزعمه باطل، واستدلاله داحض، وحجته واهية، والمتقول بذلك كاذب لا محالة(32).

والواقع أن ما ذهب إليه الإمام الباقلاني (ت 403هـ) والمحقق ابن الجزري (ت 833هـ) أقرب إلى الصواب، وذلك لما يلي:

أولا: إن أحدا لم يرو هذا الحرف «الفاجر» بدل ﴿ٱلۡأَثِيمِ﴾ في هذا الموضع، على أنه قراءة، صحيحة منسوبة إلى أبي الدرداء، وأبي بن كعب، وابن مسعود جميعا، أو أحدهم دون الآخر.

ثانيا: إن الإمام الباقلاني (ت 403هـ) مال إلى التشكيك في صحة هذه الحادثة أصلا، فبعد أن نسب الحادثة وناقشها قال: «والأحرى أن تكون هذه الحادثة غير صحيحة

30- الباقلاني: هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر أبوبكر الباقلاني، القاضي، من كبار علماء، انتهت إليه الرئاسة في مذهب الأشاعرة. له مؤلفات كثيرة في علم الكلام وغيره توفى سنة 03هـ ينظر وفيات الأعيان 609/1. الأعلام للزركلى 176/6.

31- نكت الإنتصار للباقلاني، ص: 329.

32- النشر في القراءات العشر لابن الجزري 32/1.

أصلا »(33) وإذا لم تصح هذه الحادثة فإن الكلام على قضية القراءة بالمعنى دون إسناد عند الصحابة ﷺ لا أساس له من الصحة.

ثالثا: القرآن الكريم متعبد بلفظه ومعناه معا، ولهذا فليس لأحد أن يستبدل بألفاظه ألفاظا أخرى، وإن أدت المعنى المراد، والصحابة ﷺ أفقه لهذا، وهم أخشى لله وأحرص على كتابه، وأورع من أن يتخيروا القراءة على ما يجوز في العربية دون تلق عن رسول الله ﷺ.

لكن من المستشرقين من استغل مثل هذه الروايات -كجولد تسهير- وروجوا لها، ووظفوها للقول (بنظرية قراءة القرآن بالمعنى) ونسوا أو تناسوا أن الله تعالى قد أخبر بأنه لو اجتمع الإنس والجن على أن يأتوا بمثل القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً(34).

لكن حتى ولو سلمنا جدلا بصحة الإسناد -في الروايات السابقة- والبعد عن تلك الاحتمالات في تلك الآثار فإن ذلك لا يثبت قرآنيتها، لعدم تواترها.

فنقل الأحرف القرآنية لا يكفي فيه رواية الواحد ولا الاثنين، بل لابدّ أن ينقلها جمهور القراء في كل جيل حتى يحصل اليقين بنقلهم، وهذا لا يتحقق إلا بنقل عدد كثير تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، وهذا هو معنى التواتر المعروف لدى علماء الرواية، فلو انفرد أحد بنقل قراءة لم يعتد بنقله وإن كان لا يكذب، وإن كان ثقة، عدلا إماما حجة، لكن انفراده وشذوذه يمنع من قبول نقله حتى ولو كانت قراءته موافقة للغة العرب، ولرسم المصحف، وهذا الاصطلاح ليس محدثا، بل اتفق عليه علماء الأمة ابتداء من الصدر الأول من أصحاب رسول الله ﷺ وانتهاء بالمحققين المتقنين عبر العصور الإسلامية.

نظرية القراءة بالمرادف

ومن مطاعن جولد تسيهر زعمه جواز القراءة بالمرادف، فيقول: وهو يتحدث عن روايات سردها الطبري في جامع البيان « ويقدم نوعا من اختلاف القراءات أهون مما سبق، ذلك الاختلاف في النصوص التي يبدو في كل منها مرادف آخر يؤدي نفس

33- نكت الإنتصار للباقلاني، ص: 325.

34- اقتباس من الآية 88 من سورة الإسراء.

المعنى، كما إذا آثر أبو السرار الغنوي(35) مثلا أن يقرأ في الآية 48 من سورة البقرة بدلا من: (نفس عن نفس) مرادفة: (نسمة عن نسمة)(36) ومثل هذا الاختلاف في النص كان يحكم عليه قديما بروح واسعة الحرية؛ لأنه إذا كان المعنى لن يناله تغيير، بل يزداد وضوحا في بعض الأحيان، فمن الجائز أن تستبدل بكل طمأنينة من كلمة غامضة أخرى أوضح منها، فالآية 38 من سورة المائدة تشتمل على الحد المفروض عقابا على السرقة ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا ﴾ [المائدة: 38] وإذا فأي الأيدي تقطع؟ الجواب في القراءة المروية عن ابن مسعود: (والسارقون والسارقات) [بصيغة الجمع بدل المفرد المذكور في القراءة المشهورة] (فاقطعوا أيمانهما) »(37).

وقد سبقت الإشارة أن هذه الروايات وما شاكلها ليست قراءات قرآنية بل هي مما أدرجه بعض الصحابة في مصاحفهم من قبيل التفسير مع ثقتهم بأنها ليست من القرآن المنزل.

قال ابن الجزري (ت 833هـ)(38): « وربما كانوا يدخلون التفسير في القراءة إيضاحا وبيانا لأنهم محققون لما تلقوه عن النبي ﷺ قرآنا فهم آمنون من الالتباس، وربما كان بعضهم يكتبه معه، وأما من يقول إن بعض الصحابة كان يجيز القراءة بالمرادف فقد كذب »(39).

وقد أشرت إلى أنه –ربما– يفهم من عبارة كثير من المتعرضين لحديث إنزال القرآن على سبعة أحرف، ما يوهم أحيانا أن الإذن في قراءة القرآن على سبعة أحرف، لم يكن يشترط فيه السماع من الرسول ﷺ، بل مرجع القراءة على هذه الأحرف إلى الصحابي نفسه، ما دامت لهجته من الأحرف التي نزل عليها القرآن الكريم، أو ما دامت قراءته لا يختلف معها المعنى المراد أيا كانت لهجته أو قبيلته.

35- أبو السرار الغنوي: هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أحد الأئمة في علم العربية (ت 377هـ) ينظر الأعلام للزركلي 179/2.

36- يقصد قول الله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾ [البقرة: 48].

37- مذاهب التفسير الإسلامي، ص: 26. ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار.

38- ابن الجزري: هو محمد بن محمد بن محمد بن علي أبو الخير شمس الدين العمري الدمشقي الشيرازي الشافعي الشهير بابن الجزري شيخ الإقراء في زمانه (ت 833هـ) الأعلام 45/7.

39- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي 217/1

فأبو شامة (ت 665هـ)[40] مثلا: ينقل عن بعض الشيوخ ما نصه: «من ذلك أن يكون الله تعالى أنزل القرآن بلغة قريش ومن جاورهم من فصحاء العرب، ثم أباح للعرب المخاطبين به المنزل عليهم أن يقرؤوه بلغاتهم التي جرت عادتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والإعراب، ولم يكلف بعضهم الانتقال من لغة إلى غيرها لمشقة ذلك عليهم، فتأخذهم العزة، فجعلهم يقرؤوه على عاداتهم وطباعهم ولغاتهم، منّا منه عز وجل لئلا يكلفهم ما يشق عليهم، فيتباعدوا عن الإذعان، وكان الأصل على ما عهد رسول ﷺ من الألفاظ والإعراب جميعا مع اتفاق المعنى»[41].

فهذا النص يوحي بأن العرب المخاطبين بالقرآن كانت لهم الحرية الكاملة في تغيير ما سمعوه من رسول الله ﷺ من القرآن، بحيث يقرؤونه على وجه آخر غير الذي بلغه رسول الله ﷺ في الأصل، بما يتناسب مع لغاتهم دون التقيد بالألفاظ التي نزل بها، مادام المعنى واحداً.

والحق أن أحاديث إنزال القرآن على سبعة أحرف جاءت بلفظ «أنزل» وهو لفظ يفيد أن الأحرف وحي من الله تعالى إلى نبيه ﷺ وأن هذا الوحي السماوي الذي تواترت أخباره هو أصل تعدد القراءات.

أما الذين فهموا إباحة قراءة القرآن للعرب أن يقرءوه بلغاتهم فإنهم لم يقدموا دليلا ثابتا واضحا في الدلالة على تلك الإباحة، لذلك استدرك عليهم المحققون من أهل العلم، فهذا ابن حجر (ت 852هـ)[42] بعد أن يذكر ما نقله أبو شامة المقدسي عن بعض الشيوخ يعلق عليه قائلا: «وتتمة ذلك أن يقال: إن الإباحة المذكورة لم تقع بالتشهي أي أن كل أحد يغير الكلمة بمرادفها في لغته، بل المراعى في ذلك السماع من النبي ﷺ، ويشير إلى

40- أبو شامة: هو عبد الرحمن، بن إسماعيل، أبو القاسم، شهاب الدين، أبو شامة مقرئ، مفسر مؤرخ، محدث (ت 665هـ) ينظر غاية النهاية 365/1 تذكرة الحفاظ 1460/4، بغية الوعاة للسيوطي 77/2 الأعلام للزركلي 299/3.

41- المرشد الوجيز لأبي شامة، ص: 95. تحقيق طيار آلتي قولاج، دار صادر، بيروت.

42- ابن حجر العسقلاني: هو أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين بن حجر من أئمة الحديث والتاريخ صاحب فتح الباري بشرح صحيح البخاري (ت 852هـ) ينظر شذرات الذهب 270/7. والضوء اللامع 36/2. والأعلام للزركلى 178/1.

ذلك قول كل من عمر وهشام في حديث الباب (أقرأني النبي ﷺ)»(43).

والواقع أن أحاديث «إنزال القرآن على سبعة أحرف» تفيد بجلاء أن الرسول ﷺ كان متلقيا للقرآن بأحرفه السبعة، ومبلغا له كما أنزل، وهذا هو السبب في تعدد القراءات.

فالقراءات القرآنية ليست من عند الرسول ﷺ، كما أنها ليست من عند غيره من العرب، بل إنها منزلة من عند الله بعلمه وحكمته لمعالجة مشكلة افتراق ألسنة العرب، فكانت لهم شافية كافية.

وأشد خطرا مما نقله أبو شامة، ما أورده صاحب مقدمة كتاب المباني وهو يقسم القراءات فيقول: أما القراءات فإنها على ثلاثة أوجه: «... والوجه الثاني من القراءات: أن يكون القرآن قد نزل على لغة، ثم خرج بعض القراء فيه إلى لغة أخرى من لغات العرب، مما لا يقع فيه خلاف في المعنى، فترك النكير عليه تيسيرا وتوسعة فنقل ذلك، وقرأ به بعض القراء، وذلك بمنزلة ما ذكر عن أنس بن مالك رضي الله عنه(44) أنه قرأ (وحللنا عنك وزرك)(45)، ولا ينكر أن يكون قد قرئ من هذا الضرب بين يدي رسول الله ﷺ فلم ينكره، وذلك بمنزلة ما ذكر عن أبي حنيفة رضي الله عنه(46)، أن من قرأ بالفارسية جازت صلاته، وهذا إنما ساغ لأولئك الذين دخلوا في الإسلام، وقرءوا القرآن بعد أن مرنت نفوسهم على لغات تخالف لفظ القرآن، على وفاق من المعنى، فسوغ لهم المعنى على عاداتهم ولا يبعد أن يكون في القراءات المنقولة ما جرى هذا المجرى، وذلك مما لا يدخل في النقل الشائع المستفيض الذي تأدى إلينا على لسان الأمة»(47).

والذي يفهم من هذا القول أن قراءة الصحابة للقرآن الكريم كانت بالتشهي دون

43- فتح الباري لابن حجر 402/10.

44- هو أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد الأنصاري الخزرجى، خادم رسول الله ﷺ توفي سنة 91هـ، ينظر الإصابة 71/1. وتذكرة الحفاظ 44/1.

45- نص الآية كما في القراءة المشهورة ﴿وَوَضَعۡنَا عَنكَ ﴾ [الشرح: 2].

46- هو النعمان بن ثابت بن زوطي الكوفي التميمي بالولاء، ولد سنة 80هـ، فقيه، ومجتهد، مؤسس المذهب الحنفي، أدرك أربعة من الصحابة لكنه لم يلق أحدا منهم، أخد قراءة القرآن عن الإمام عاصم، توفى سنة 150هـ. ينظر تذكرة الحفاظ 168/1. والتقات 569/5.

47- مقدمتان في علوم القرآن، ص: 170

التلقي بالمشافهة والسماع من النبي ﷺ، وهذا مخالف للحقيقة؛ لأنه لو جاز للناس أن يبدلوا أو يغيروا شيئا من القرآن عما نزل به الوحي لأصبح بعض القرآن من كلامهم لا من كلام الله، وفي هذه الحالة يبطل الإعجاز به.

وما أفاده كلامه من سكوت الرسول ﷺ وتقريره لمن قرأ الآية بغير لفظها المنزل ما دام المعنى واحدا، فهو قول واضح الفساد، ولا دليل يؤيده؛ لأن الرسول ﷺ لا يمكن أن يقرّ أحدا من أصحابه على تحريف القرآن المنزل، لأن فيه إذهابا لإعجاز القرآن، وهدرا لحرمته وقدسيته، وإذا كان هذا مما لا يجوز للرسول ﷺ من تلقاء نفسه، فكيف يجيزه لغيره؟

هذا ما صرح به القرآن في قول الله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِٕ نَفْسِيٓۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّۖ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٖ﴾ [يونس: 15].

وهذا القول العاري عن الصحة -وما شاكله- هو الذي اتخذه أعداء الإسلام سلاحا للطعن في القرآن الكريم وقراءاته.

فهذه الأقوال -وما شاكلها- تعدّ نصا في أصول النظرية التي شاعت عن كثير من المستشرقين، وروجوا لها حتى انخدع بأقوالهم بعض من تتلمذوا على أيديهم فساروا في ركابهم، يصرحون في كتبهم بنظرية (القراءة بالمعنى) التي لا تخرج عما ذكره أبو شامة، وما نقله صاحب مقدمة كتاب المباني، في الوجه سالف الذكر.

والنص الذي أوردناه سابقا ساقه صاحب مقدمة كتاب المباني نقلا عن غيره لكنه لم يعلق عليه، أو يفنده لذلك اتخذه جولد تسيهر حجة تجنّى بها على الصحابة، ووصفهم بأنهم منحوا أنفسهم حرية التصرف والتعديل لبعض نصوص القرآن الكريم، وقرءوا برأيهم دون الرجوع إلى التلقي والرواية.

جاء في الإتقان «وقال قوم من المتكلمين: إنه يسوغ إعمال الرأي والاجتهاد في إثبات قراءة أوجه وأحرف إذا كانت الأوجه صوابا في العربية، وإن لم يثبت أن النبي ﷺ قرأ بها، وأبي ذلك أهل الحق وأنكروه وخطأوا من قال به»(48).

وممن تجنى عليهم جولد تسيهر من الصحابة، كاتب وحي رسول الله ﷺ، وجامع القرآن في الصحف البكرية، ورئيس لجنة نسخ المصاحف العثمانية، زيد بن

48- الإتقان في علوم القران للسيوطي 218/1.

ثابت الأنصاري المتوفي سنة (45هـ)(49) يقول جولد تسيهر: ومن الصحابة الذين منحوا أنفسهم حرية التعديل لبعض نصوص القرآن، زيد بن ثابت، وقال عنه كذلك: العضو الأساسي الذي قام بتنفيذ الكتابة العثمانية ويواجهنا ممثلا لقراءات تختلف عن النص الذي أثبته بأمر الخليفة، فقد قرأ قول الله تعالى: (هُوَ الَّذِي ينشركم) بدلا من ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ﴾ [يونس: 22]، وبالرجوع إلى مصادر القراءات وجدنا أن الآية السالفة قرئت بقراءتين، فقرأ ابن عامر، وأبو جعفر، (ينشُركم) بفتح الياء بعدها نون ساكنة، فشين معجمة مضمومة، من النشر ضد الطي، أي يفرقكم(50).

وقرأ باقي العشرة ﴿يُسَيِّرُكُمْ﴾ بضم الياء بعدها سين مهملة مفتوحة، ثم ياء مكسورة مشددة، أي يحملكم على السير ويمكنكم منه(51).

وكلا القراءتين متواترتا السند، ومعناهما متقارب كما أوضحت، فقراءة زيد إذن ليست باجتهاد من عنده -كما يدعي جولد تسيهر- وإنما مرجعها هو تواتر الرواية عن رسول الله ﷺ كما يقرره المسلمون.

ولا أدري لماذا اعترض جولد تسيهر على أن يقرأ زيد بن ثابت (ينشركم) مع أنها قراءة مروية عن النبي ﷺ متواترة السند، ثابتة في المصحف الشامي، لكن الذي يبدو أن جولد تسيهر لم يرجع إلى كتب القراءات ولم يعلم أنها قراءة سبعية متواترة، لذلك اعترض عليها، ووصف القارئ بها بأنه تصرف في القرآن، فأعمل رأيه في القراءات، وعدل في قراءته.

ونحن نعلم أن القراءات إذا تعددت وثبت سندها، للقارئ أن يختار منها ما يشاء، ليقرأ به؛ لأن كلها حق وصواب، وقد جاء في الخبر الصحيح قوله ﷺ: « ... فأيما حرف قرءوا فقد أصابوا»(52) أي أصابوا في قراءة القرآن، بدليل قوله في الرواية الأخرى: « ... ومن

49- هو أبو خارجة زيد بن ثابت الأنصاري الخزرجي، ولد بالمدينة، وتفقه في الدين فكان رأسا في القضاء والفتوى والقرارات والفرائض، أحد الذين جمعوا القرآن على عهد النبي ﷺ وهو رئيس لجنة الجمع في العهد البكري والعثماني، توفى سنة 45هـ ينظر الاستيعاب 537/2. التقات 153/3.

50- النشر في القراءات العشر 104/2. إتحاف فضلاء البشر 107/2.

51- النشر في القراءات العشر 104/2. إتحاف فضلاء البشر 107/2.

52- سبق تخريج هذا الحديث

قرأ حرفا منها فهو كما قرأ »(53).

أي فالقرآن كما قرأ، ولذلك روي عن ابن مسعود ﷺ أنه قال: « فمن قرأ على حرف فلا يدعه رغبة عنه، ومن قرأ على شيء من تلك الحروف التي علّم رسول الله ﷺ فلا يدعه رغبة عنه فإنه من جحد بآية منه يجحد به كله ... »(54).

فكل وجه من الأوجه المنزلة قرآن، وكلها كافية شافية، ولا ترجيح بين شيء منها؛ إذ هي أبعاض القرآن، فهو مكون من مجموعها، ولذلك حرص عثمان ﷺ عند كتابتها في المصاحف أن يثبتها جميعها برسم واحد؛ حتى لا يتوهم أحد أن هناك ترجيحا لبعضها على بعض.

يقول الإمام الطبري (ت 310هـ)(55): « الأمة أمرت بحفظ القرآن، وخيرت في قراءته وحفظه بأي تلك الأحرف السبعة شاءت، كما أمرت إذا هي حنثت في يمين وهي موسرة، أن تكفر بأي الكفارات الثلاث شاءت، إما بعتق، أو إطعام، أو كسوة، فلو اجتمع جميعها على التكفير بواحدة من الكفارات الثلاث دون حظرها التكفير فيها بأي الثلاث شاء المكفر، كانت مصيبة حكم الله مؤدية في ذلك الواجب عليها من حق الله، فكذلك الأمة أمرت بحفظ القرآن، وخُيِّرَتْ في قراءته، بأي الأحرف السبعة شاءت قرأت ... »(56).

وكما كانت القراءتان مرويتين بالتواتر عن النبي ﷺ صحّ لزيد بن ثابت أن يقرأ بأيهما شاء، كما صح لغيره أن يقرأ بذلك دون أن يقال إنهم تصرفوا في نص القرآن، أو منحوا أنفسهم حرية التعديل في قراءاته.

ولم يكن المستشرق بلاشير(57) (ولد سنة 1900م) أخف وطأة في الهجوم على

53- سبق تخريج هذا الحديث

54- أثر صحيح وقد سبق تخريجه.

55- هو محمد بن جرير بن يزيد بن خالد، أبو جعفر الطبري، كان إماما في فنون كثيرة، منها التفسير، والقراءات، والحديث، والفقه، والتاريخ وغير ذلك. له مؤلفات، منها جامع البيان في تأويل القرآن، وأخبار الرسل والملوك، توفى سنة 310هـ ينظر معجم الأدباء 424/6. وفيات أعيان 575/1.

56- جامع البيان في تأويل القرآن للطبري 58/1

57- روبير بلاشير: هو مستشرق فرنسي، ولد في مون روج قرب باريس سافر مع والده إلى المغرب، وتلقى علومه الثانوية بالدار البيضاء، نال الإجازة في اللغة العربية وآدابها من جامعة الجزائر، درس بعد تخرجه في مدارس مولاي يوسف بالمغرب، تم في معهد الدراسات العليا المغربية، تم انتقل إلى =

القرآن الكريم وقراءاته من زملائه فهو يقول: « إن المصحف ممكن تلاوته على أوجه مختلفة تدعى القراءات، هذه القراءات تتناول وجوها من التلفظ الصامت والمحرك، وفروقا طفيفة في التفاصيل لا تؤثر على معنى النص بشكل عام.

هذا التعدد في القراءات لم يشعر به أنه قصور أو نقصان في المصحف، بل على العكس كانوا يميلون مبدئيا إلى أن يرو في ذلك تسامحا محمودا يفتح المجال لجميع إمكانات النص القرآني »(58).

ويقول أيضاً: فبالنسبة لبعض المؤمنين لم يكن نص القرآن بحرفه هو المهم، وإنما روحه، ومن هنا ظل اختيار الوجه (الحرف) في القراءة التي تقوم على الترادف أمرا لا بأس به ولا يثير الاهتمام(59)، وهذه النظرية التي يطلق عليها (القراءة بالمعنى) كانت دون شك، أخطر النظريات إذ كانت تكل تحديد النص إلى هوى كل إنسان.

إلى أن يقول: « ومع ذلك فكلما مضى الوقت، واندمجت في كيان المجتمع الإسلامي عناصر غير عربية، كانت الوجوه المختلفة، غير الإرادية تتضاعف وتتكاثر، حتى كانت طائفة منها ناشئة على أساس المصحف العثماني ... »(60).

وفي هذا تصريح واضح بأنه لم يكن للفظ المنزل قدسية عند المسلمين الذين أنزل الله عليهم القرآن، بل كانوا يعدلون ألفاظه كيفما شاءوا دون أن يجدوا من يوجه إليهم اللوم، أو يكفهم عن تحريف كلام الله عن مواضعه، وهذا مخالف للنصوص القرآنية التي جاء بها القرآن نفسه، وكذلك الأحاديث الصحيحة التي لا تدع مجالا للشك عند أي مسلم أن هذا الذي ذكره بلاشير وغيره لا يمت للحقيقة بصلة، وليس له

= جامعة باريس، وحصل على الدكتوراه في الآداب العربية، علم اللغة العربية وآدابها في المدرسة الوطنية للغات الشرقية. اهتم بلاشير بدراسة اللغة العربية وعلومها وآدابها، فتتبع العلوم عند العرب منذ العصور الأولى، وأظهر عناية خاصة بالشعر العربي وأعلامه، وبالقرآن الكريم، وحياة النبي محمد ﷺ وآراء المستشرقين فيها، له مجموعة من الكتب، منها: القرآن الكريم مع مقدمة طويلة، ومصادر التاريخ عند العرب (ت 1973م). ينظر الموسوعة الفلسفية العربية، المجلد الثالث ص 202. وموسوعة المستشرقين لعبد الرحمن بدوي ص 82 طبعة أولى 1984م دار العلم للملايين. بيروت لبنان.

58- القرءان الكريم نزوله وتدوينه، للمستشرق بلاشير ص 33.

59- تاريخ القرآن للدكتور عبد الصبور شاهين، ص: 100. معهد الدراسات الإسلامية، القاهرة، 1991.

60- المرجع السابق، ص: 101.

علاقة بتعدد القراءات القرآنية، وما قصد بذلك إلا الترويج أن بعض المؤمنين كان يعنيه روح القرآن لا حرفه ونصه، ليبرر القول بأن طائفة من القراءات ناشئة -يعني مخترعة- على أساس المصحف العثماني؛ لإلقاء الشك على قيمة القراءات الصحيحة المختلفة، الموافقة للرسم العثماني، ومن ثم الشك في قيمة الرسم العثماني ذاته، من حيث هو مقياس لصحة القراءة، من المقاييس الثلاثة.

وأغرب من رأى بلاشير وأشد على النفس مضادة أن نجد أحد أبناء الأمة يتابع بلاشير فيما ذهب إليه من تقرير نظرية (القراءة بالمعنى) ويضيف أشياء جديدة قد تكون غابت عن المستشرقين، فقد حاول مصطفى مندور أن يضيف إلى كلام بلاشير معلومات أخرى غير وثيقة المصادر -كما قرره عبد الصبور شاهين- وقد لا تخدم القضية أصلا، ولكنها تتخذ من إغفال قيمة الأسانيد، من حيث الصحة والضعف أساسا تؤيد به نظرية (القراءة بالمعنى).

فهو القائل: هناك على الأخص نقطة وقع عليها اتفاق كثيرين هي أن القرآن ربما قرئ بأوجه كثيرة ولكن الأساس هو أن يحترم المعنى، وقد أيدت نصوص كثيرة هذه الفكرة فينسب إلى عمر قوله: «القرآن كله صواب ما لم تجعل مغفرة عذابا أو عذابا مغفرة».

وقد دافع ابن مسعود[61] عن تعدد القراءات مؤكدا أنه بعد أن نظر في اختلاف القرأة لم يجد سوى مترادفات، وقد نقل أبو شامة عن بعض الشيوخ أنه قال: «أنزل القرآن أولا بلسان قريش ومن جاورهم من العرب الفصحاء، ثم أبيح للعرب أن يقرأوه بلغاتهم التي جرت عادتهم باستعمالها، على اختلافهم في الألفاظ والإعراب ولم يكلف أحدا منهم الانتقال من لغته إلى لغة أخرى»[62].

وقد عبر ابن قتيبة[63] عن هذه الاستحالة في هذه الكلمات: «ولو أن كل فريق

61- هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب بن هديل، أبوعبدالرحمن الهذلي الصحابي المشهور مؤسس المدرسة البصرية، من أكبر الصحابة رواة للحديث عن النبي ﷺ توفي سنة 32هـ. ينظر الاستيعاب لابن عبد البر 987/3 والإصابة 233/4.

62- تاريخ القرآن لعبد الصبور شاهين، ص: 102.

63- ابن قتيبة: هو عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، أبو محمد، الشهير بابن قتيبة، صنف التصانيف القيمة في القرآن الكريم والحديث والأدب وغيرها، توفي سنة 276هـ ينظر مراتب النحويين ص 84 =

من هؤلاء أمر أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده طفلا وناشئا وكهلا؛ لاشتد ذلك عليه وعظمت المحنة فيه»(64).

وأورد -مصطفى مندور- نصوصا أخرى مشابهة إلى أن قال: ومن هذه الوجوه التفسيرية نشأت فكرة (القراءة بحسب المعنى) وساق أخبارا استدل بها على انتشار هذه النظرية في المجتمع الإسلامي(65).

لكنه في العموم اعتمد في إثبات هذه النظرية على نصوص لا تؤيد رأيه. فبالنسبة لما نسبه إلى عمر رضي الله عنه قد أوردت فيما سبق تعقيبا عليه، عند الردِّ على جولد تسيهر، وأوضحت أن ذلك ليس قرارا من عمر رضي الله عنه، إنما هو حديث مرفوع إلى النبي ﷺ رواه عنه عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما جاء في تفسير الطبري، وهو من قبيل التمثيل للأحرف.

يقول ابن عبد البر (ت 463هـ)(66): «إنما أريد بهذا ضرب المثل للحروف التي نزل القرآن عليها أنها معان متفق مفهومها، مختلف مسموعها، لا يكون في شيء منها معنى وضده، ولا وجه يخالف معنى وجه خلافا ينفيه ويضاده، كالرحمة التي هي خلاف العذاب وضده»(67).

هذا على اعتبار صحة الحديث، لكنني أشك أساسا في قيمة الأسانيد التي حملت إلينا هذا الحديث، قال أحمد شاكر محقق تفسير الطبري: «وهذا الحديث بهذا الإسناد واللفظ لم أجده في موضع آخر»(68).

وما نسبه إلى ابن مسعود رضي الله عنه فهو من قبيل التمثيل للأحرف أيضا؛ لأن ابن مسعود رضي الله عنه يعرف أن القراءة سنة متبعة، تنقل بالرواية والمشافهة؛ لذلك لا يمكن أن

=

إنباه الرواة 143/2، وفيات الأعيان 314/1.

64- تأويل مشكل القرآن ص 39.

65- تاريخ القرآن ص 102، مرجع سابق.

66- هو يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمرى القرطبي أبو عمر. شيخ علماء الأندلس وكبير محدثيها في وقته، أخذ عن أبي الوليد بن الفرضي وغيره، وأخذ عنه أبوالعباس الدلائي، وأبو علي الغساني وغيرهما له مؤلفات كثيرة منها التمهيد، والاستذكار وكلاهما في شرح الموطأ والكافي في الفقه، والاستيعاب (ت 463هـ) ينظر المدارك 127/8 والديباج ص 357.

67- البرهان في علوم القرآن للزركشي 221/1. الإتقان في علوم القرآن للسيوطي 134/1.

68- جامع البيان في تأويل القرآن للطبري 45/1.

يجيز القراءة بالمعنى.

قال ابن الجزري (ت 833هـ): «أما من يقول بأن بعض الصحابة، كابن مسعود، كان يجيز القراءة بالمعنى فقد كذب عليه، إنما قال: نظرت القراء فوجدتهم متقاربين فاقرأوا كما علّمتم»(69).

وربما غفل مصطفى مندور عما في قول ابن مسعود الذي نقله، وهو: «فاقرأوا كما علّمتم» فإن فيه دلالة واضحة على أن الصحابة كانوا يقرأون كلمات القرآن كما سمعوها من النبي ﷺ وتعلموها منه.

أما ما نسبه إلى أبي شامة (ت 665هـ) من نقل عن بعض الشيوخ فإن صاحب هذا الرأي لم يقدم دليلا على إباحة قراءة القرآن بلغات ومرادفات، سوى أن الصحابة اختلفوا في القراءة واحتكموا إلى الرسول ﷺ فصوب كلا منهم، وليس هذا بدليل على ما ذهب إليه؛ لأن كل صحابي من الصحابة المختلفين في القراءة إنما احتج لقراءته بأن الرسول ﷺ أقرأه إياها، وهذا لا دليل فيه على جواز القراءة بالمرادف، وقد سبقت الإشارة إلى أن ابن حجر (ت 852هـ) استدرك على هذا الكلام، وعقب عليه بقوله: وتتمة ذلك أن يقال: إن الإباحة المذكورة لم تقع بالتشهي، أي أن كل أحد يغير الكلمة بمرادفها في لغته، بل المراعى في ذلك السماع من النبي ﷺ، ويشير إلى ذلك قول كل من عمر وهشام: «أقرأني النبي ﷺ»(70).

وفيما قاله ابن قتيبة (ت 276هـ): فإنه يتضح لمن يقف عليه وينظر فيه بإمعان أن ليس فيه دلالة على ما ذكر قطعا.

وقد كشف عبد الصبور شاهين عن عدم دقة الباحث في النقل وتناقضاته مع نفسه فقال: ولكن الغريب أيضا أن يقول: إن ابن مسعود بعد أن نظر إلى اختلاف القرَأَةِ لم يجد سوى مترادفات، وكلمة مترادفات هنا بدل أو ترجمة في نظر المؤلف لكلمة (متقاربين) التي لم يجئ سواها فيما وقع لنا لابن مسعود.

فكيف جاز له أن يحّرف على هذه الصورة في الترجمة؟ لا لشيء إلا ليصل إلى أن رأيه في القراءة بالمعنى يسنده إلى اتفاق كثيرين، وهو نفسه قد نقل أن جمهور

69- النشر في القراءات العشر لابن الجزري 32/1.

70- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر 22/9.

العلماء ردّوا ذلك في عنف؟ فابن تيمية دافع عن ابن مسعود منكرا أنه شجع على القراءة بالمرادف(71).

ويقول: والأغرب من هذا كله أن نعلم أن ما استدلّ به على انتشار هذه النظرية في المجتمع الإسلامي مما ذكرناه كان مرجعه كتاب الأغاني على حد قوله(72).

ومما ذكره في هذا القبيل: أن الحجاج(73) قال لامرأة من الخوارج: اقرئي شيئا من القرآن، فقرأت: ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ وَرَأَيْتَ النَّاسَ (يخرجون من) دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ﴾، فقال: ويحك، يدخلون؟ فقالت: قد دخلوا وأنت تخرجهم(74).

فواضح أن هذه الحكاية وأمثالها إنما هي من قبيل النوادر التي تذكر للضحك والتسلية، وليست هي بالأخبار التي تعد حجة على القرآن فتعطي صورة صادقة عن كيفية تناول السلف لنصه، فلا ينبغي أن تتخذ ذريعة إلى إقرار فرض ينكره الواقع التاريخي في ذلك العهد؛ فإن أحدا لم يقر المخالفين على مذهبهم، بل أنكر عليهم قراءتهم أو عبثهم بكتاب الله.

فمتى صح أن يكون مثل هذا الكتاب مرجعا يستشهد به على مثل هذه النظرية؟ أو مثل هذا المؤلف الذي همه جمع الأخبار والنوادر، دون أن يكون من أهل العلم بالقرآن وقراءاته المنزلة، وترك الكتب المختصة بهذا الشأن، ولا يرجع إلى أقوال العلماء المتخصصين في هذا الميدان؟

ثم كيف يجوز أن تعتمد آراء أمثال هؤلاء الذين نقل عنهم وهم على هذه الحال من الجهل والغباء، لتقرير أمر في غاية الخطورة بالنسبة للطعن في صحة القرآن وقراءاته، وهو مع هذا في غاية البطلان.

وإجمالا يمكن أن نقول إن هذا الباحث قد تابع المستشرق بلاشير فيما ذهب إليه من تقرير نظرية (القراءة بالمعنى).

71- تاريخ القرآن لعبد الصبور شاهين، ص: 106 مرج سابق.

72- المرجع السابق ص: 103.

73- هو أبو محمد الحجاج بن يوسف الثقفي، ولد سنة 40 للهجرة، ولاه عبد الملك ولاية العراق، وصف بالشدة والقسوة، مات سنة 95هـ ينظر تهذيب 210/2. وفيات الأعيان لابن ملكان 29/2.

74- المرجع السابق ص: 103.

وقد تتبع عبد الصبور شاهين رسالته، وردّ عليه رداً شافيا، لذلك سنكتفي بما قدمته في هذا الشأن.

نظرية القراءة بالقياس

القاعدة التي درج عليها علماء القراءات هي أن القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول بالرواية والإسناد، ولا مجال فيها للرأي، ولا للقياس.

يقول الإمام الشاطبي (ت 590هـ)(75):

وما لقياس في القراءة مدخل فدونك ما فيه الرضا متكفلا(76)

وقال ابن مجاهد (ت 324هـ): «القراءة التي عليها الناس بالمدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام هي القراءة التي تلقوها عن أوليهم تلقيا، وقام بها في كل مصر من هذه الأمصار رجل ممن أخذ عن التابعين أجمعت الخاصة والعامة على قراءته، وسلكوا فيها طريقه، وتمسكوا بمذهبه على ما روى عن عمر بن الخطاب' وزيد بن ثابت، وعروة بن الزبير(77)، ومحمد بن المنكدر(78)، وعمر بن عبد العزيز(79)، وعامر الشعبي(80)رضي الله عنهم،

75- هو القاسم بن فيرة بن خلف الشاطبي الضرير، ولد سنة 538هـ بشاطبة من الأندلس، كان صاحب ذكاء مفرط، كثير الفنون، مقرئ ضابط، حافظ للحديث، بصير بالعربية واللغة، رحل إلى مصر فاستوطنها وتوفي بها سنة 590هـ. ينظر غاية النهاية لابن الجزري 20/2.

76- من القصيدة اللامية المسماة: حرز الأماني ووجه التهائي في القراءات السبع.

77- هو عروة بن الزبير بن العوام، روي عن أيوب، وعائشة، وروي عن أولاده، والزهري، وجماعة، قال ابن شنبوذ: كان يقرأ ربع القرآن من المصحف نظرا، ويقوم به بالليل، إلا ليلة قطعت رجله، ثم عاد في الليلة المقبلة. ينظر غاية النهاية 511/1.

78- هو محمد ين المنكدر بن عبدالله بن الهدير بن عبد العزى القرشي، أبوعبدالله المدني، تابعي، كان يعد من سادات القراء. توفى سنة 130هـ ينظر تذكرة الحفاظ 119/1. وتهذيب التهذيب 437/9.

79- هو عمر بن عبدا لعزيز بن مروان بن الحكم، من بني أمية، الأمام الحافظ المجتهد، الخليفة الخامس، تابعي، روى عن سعيد بن المسبب، وعروة، وعبدا لله بن جعفر بن أبي طالب وغيرهم، وحدث عنه الزهري، وعثمان بن داوود الخولاني، ويحي بن سعيد الأنصاري، وغيرهم (ت101هـ) ينظر طبقات خليفة ص 83 وسير أعلام النبلاء 114/5.

80- هو عامر بن شرحبيل أبوعمرو الشعبي الكوفي. ينظر طبقات القراء 350 للذهبي 380/1.

أنهم قالوا: القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول فاقرؤوه كما تجدونه »(81).

ولـذلك تعـدّ الروايـة بالسـند المتصـل برسـول الله ﷺ ركنـا مـن أركـان القـراءة الصحيحة، بل ركنها الأساس، فقد ساق ابن مجاهـد (ت 324هــ) بسـنده عـن الأصـمعي قال: « قلت لأبى عمرو بـن العـلاء: ﴿ وَبَٰرَكۡنَا عَلَيۡهِ ﴾ [الصـافات: 113] في موضـع ﴿ وَتَرَكۡنَا عَلَيۡهِ ﴾ [الصافات: 108] في موضع، أيعـرف هـذا؟ فقـال: مـا يعـرف إلا أن يسـمع مـن المشايخ الأولين(82) ». فصورة الآيتين في مصـحف عثمـان واحـدة، ولكـن المعـول عليـه السماع من الشيوخ، والرواية عنهم.

ويعلق شوقي ضيف على السؤال السـابق فيقـول: « هـذه الآيـة وتاليتهـا وردتـا في قصة إبراهيم عليه السلام بسورة الصـافات، الأولى رقـم 113 والثانيـة رقـم 108. وصـورتهما في مصحف عثمان واحدة، وواضح من إجابة أبي عمرو بن العلاء أن المعول في ذلـك علـى السماع من الشيوخ التقات »(83).

وهو ما يفيد أن القراءة سنة متبعة يتلقاها الآخر عن الأول، قال أبـو عمـرو الـدانى (ت 444هـ): أئمة القراءة لا تعتمد في شيء من حروف القـرآن علـى الأفشـى في اللغـة والأقـيس في العربيـة بـل علـى الأثبـت في الأثـر والأصـح في النقـل، والروايـة إذا ثبتـت عندهم، لا يردها قياس عربية، ولافشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولهـا والمصـير إليها(84).

وأهل الصنعة يعرفون أن مـن أحكـام القـراءة مـا لا يمكـن إحكامـه إلا بـالتلقي المباشـر، لـذلك حـذروا مـن أخـذ القـرآن مـن المصـحفيين الـذين أخـذوا القـرآن مـن المصحف والصحف، ولم يتلقوه بالسماع والمشافهة.

ومنعوا القراءة بالقيـاس، ولمـا كـان في القـراءات أشـياء لا تحكـم إلا بالمشـافهة، فإنهم لم يكتفوا بالسماع من لفظ الشيخ فقـط في التحمـل -وإن اكتفـوا بـه في الحـديث- قالوا: لأن المقصود هنا كيفية الأداء، ولـيس كـل مـن سمـع مـن لفـظ الشـيخ يقـدر علـى

81- السبعة في القراءات لابن مجاهد ص: 49.

82- السبعة في القراءات لابن مجاهد ص: 48. تحقيق شوقي ضيف. دار المعارف. مصر.

83- المرجع السابق.

84- منجد المقرئين لابن الجزرى ص: 65. النشر في القراءات العشر 11/1.

الأداء(85).

والثابت في السنة أن النبي ﷺ نفسه –مع كمال فصاحته– تلقى القرآن وتعلم قراءاته من جبريل ؑ، وبخاصة في السنة التي انتقل فيها إلى الرفيق الأعلى، فكان جبريل يعارضه –بدراسة– بالقرآن، في كل سنة مرة، ثم عارضه عام وفاته مرتين.

وإيمانا من الصحابة بأن القراءة سنة متبعة، وأخذ وتلق ومشافهة، علّموا تلاميذهم ذلك، فعن عاصم بن رز بن حبيش، عن عبد الله بن مسعود ؓ قال: «قال لنا علي بن أبى طالب ؓ: إن رسول الله ﷺ يأمركم أن تقرأوا القرآن كما علّمتم».

ويخبر ابن مسعود (ت 32هـ) ؓ أنه أخذ القراءة مشافهة عن النبي ﷺ فيقول: «ولقد قرأت على لسان رسول الله ﷺ سبعين سورة، وقد كنت علمت أنه يعرض عليه في كل رمضان، حتى كان عام قبض فعرض عليه مرتين، فكان إذا فرغ أقرأ عليه فيخبرني أني محسن»(86).

وقد قرر العلماء هذا الأصل وشددوا عليه، فهذا الزجاج (ت 311هـ)(87) يقول: «إن القراءة سنة، ولا يجوز أن يقرأ قارئ بما لم يقرأ به الصحابة، أو التابعون، أو من كان من قراء الأمصار المشهورين في القراءة»(88).

ويقول ابن حزم (ت 456هـ)(89): «من زاد في القرآن حرفا من غير القراءات المروية المحفوظة المنقولة نقل الكافية، أو نقص منه حرفا، أو بدل منه حرفا مكان حرف، وقد قامت عليه الحجة أنه من القرآن فتمادى متعمدا لكل ذلك عالما بأنه

85- منجد المقرئين ص: 3. إتحاف فضلاء البشر للدمياطى 68/1.

86- إعجاز القرآن والبلاغة النبوية للرافعي، ص: 56.

87- هو إبراهيم بن السري بن سهيل، أبوإسحاق الزجاج، نحوى، لغوى، مفسر، من تصانيفه: معاني القرآن، والاشتقاق، وخلق الإنسان، ومختصر النحو، وشرح أبيات سيبويه. توفى ببغداد سنة 311هـ. ينظر الفهرست لابن النديم ص 90. وفيات الأعيان لابن خلكان 49/1. بغية الوعاة للسيوطي 33/1. طبقات المفسرين للدودي 9/1.

88- معاني القرآن للزجاج 482/1.

89- هو علي أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، من أبرز علماء الأندلس في عصره، أحد الأئمة الأعلام. له العديد من المصنفات منها المحلّى. ينظر الأعلام للزكلي 254/1.

بخلاف ما فعل، فإنه كافر »(90).

وهذا أبو عمرو بن العلاء البصرى (ت 154هـ) كان يتمسك بالأثر، لا يكاد يخرج اختياره عما جاء عن الأئمة قبله(91)، فمع علمه الواسع باللغة كان لا يقرأ بما لم يتقدمه فيه أحد.

ورغم أن القراءة قد تكون صحيحة في اللغة، وتجيزها مقاييس النحاة، ولكن القراء لم يقرأوا بها؛ لأنها لا حجة لها من رواية موثقة، أو سند صحيح.

وقد تجيز اللغة، أو الصناعة النحوية نطق لفظ بأوجه مختلفة، ومع هذا لم يقرأ القراء إلا ببعض هذه الأوجه إتباعا للرواية والنقل عن المشايخ الأولين.

ومن أمثلة ذلك: قول الله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ ﴾ [النساء: 11] فإن اللغة تجيز في ﴿ ﴾ فتح الواو، وتشديد الصاد، من التوصية، كما تجيز سكون الواو، وتخفيف الصاد من الإيصاء. ولكن لم تقرأ إلا بوجه واحد وقراءة واحدة؛ لأنه لم يرد فيها بالسند القوي، والأثر الثابت، إلا هذه القراءة.

وهذا بخلاف موضع البقرة فقد قرئ باللغتين، وذلك عند قول الله تعالى: ﴿ بِهَآ إِبۡرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعۡقُوبُ يَٰبَنِيَّ ﴾ [البقرة: 132]. فقرأ نافع، وابن عامر، وأبو جعفر، (وأوصى) بهمزة مفتوحة بين الواوين، وإسكان الثانية، وتخفيف الصاد، وهو موافق لرسم المصحف المدني والشامي. وقرأ باقي العشرة ﴿ ﴾ بالتشديد من غير همز(92) معدًّى بالتضعيف وهو مرسوم كذلك في المصحف المكي والكوفي والبصري. وما تعدد القراءة في هذا الموضع إلا لأنه ورد التعدد فيها بالسند الصحيح الثابت عن رسول الله ﷺ.

وأجمع القراء على ضم الميم من « مُكث» في قوله الله تعالى: ﴿وَقُرۡءَانٗا فَرَقۡنَٰهُ لِتَقۡرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكۡثٖ ﴾ [الإسراء: 106]. مع أن اللغة تجيز في مكث الضم، والفتح والكسر(93). لكن القراء أجمعوا على قراءتها بضم الميم، فلو كانت القراءات بالرأي والقياس لاختلف القراء في قراءة هذه الكلمة، وما اجتماعهم على القراءة بوجه واحد إلا

90- مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات لابن حزم ص: 174.

91- السبعة في القراءات لابن مجاهد ص: 82.

92- إتحاف فضلاء البشر للدمياطى 418/1.

93- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي 88/6.

دليل على أن القراءات لا تثبت بالرأي والقياس، ولا بالهوى والاجتهاد، ولكنها نقل بالروايات الصحيحة، وتوقيف عن الرسول ﷺ.

وورد «خطف يخطف» في عدة مواضع، فجاء في قول الله تعالى: ﴿ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَـٰرَهُمْ ﴾ [البقرة: 20] وفي قوله تعالى: ﴿فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ ﴾ [الحج: 31]، وفي قوله تعالى: ﴿ إِلَّا مَنْ خَطِفَ ٱلْخَطْفَةَ ﴾ [الصافات: 10] فاللغويون يجيزون فيها الفتح والكسر خَطَفَ يَخْطَفُ من باب عَلِم يعلَم، وخَطِفَ يَخْطِفُ من باب عمِد يعمَد، ولكن القراء لم يقرأوا إلا بكسر الطاء في الماضي، وفتحها في المضارع.

وقال الفراء (ت 207هـ)(94): «وفي الرضاعة فتح الراء وكسرها، ولم يقرأ إلا بالفتح»(95).

ومما يشهد على أن القراءات سنة متبعة نقلت بالرواية والمشافهة، ولا تعتمد على الرأي والقياس، أن الكسائي أحد القراء السبعة، وإمام أهل الكوفة نحوا ولغة، روى الكسرة في (الرضاعة) لغة، ولكنه لم يروها قراءة، ومن أجل ذلك لم يقرأ بها.

ولهذا فكل ما روى لغة قد يترك بعضه قراءة، لأن المتروك غير مروى بالسند المتصل عن الرسول ﷺ.

ومن الثابت واقعا وتاريخا أن القراء المأخوذ برواياتهم كانوا لا يتعدون الأثر، مهما يكن مذهبهم النحوي، أو مذهبهم في فهم الكلام، فهذا أبوعمرو البصري (ت 154هـ)(96) كان يقول: «لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرأت لقرأت حرف كذا، كذا،

94- هو أبو زكريا يحي بن زياد الفراء مولى بنى أسعد من أهل الكوفة، كان إماما تقه، له شأن عظيم في اللغة. قال ابن الأنبارى: لولم يكن لأهل بغداد من علماء العربية إلا الكسائي والفراء لكان لهما الافتخار على جميع الناس، من كتبه: معانى القرآن، والنوادر، والمقصور والممدود، والمذكر والمؤنث. توفى بطريق مكة سنة 207هـ. ينظر الفهرست لابن النديم ص98. وتاريخ بغداد للخطيب 149/14. وتهذيب التهذيب لابن حجر 186/11.

95- معاني القرآن للقراء 149/1.

96- هو زيان بن عمار بن عبد الله، أبو عمرو، لقب أبوه التميمي المازني، البصري. كان أبو ه قد عرف القراءات فقرأ من كل قراءة بأحسنها، وبما يختار العرب، وبما بلغة من لغة النبي ﷺ وجاء تصديقة في كتاب الله عز وجل، تلقي عن عدد من علماء زمانه في مكة والمدينة والكوفة والبصر. وتوفي سنة 154هـ. بنظر غاية النهاية لابن الجرزي 288/1. وتذ كرة الحفاظ للذهبي 128/2.

وحرف كذا، كذا»(97). وروي أن حمزة بن حبيب الزيات (ت 156هـ)(98) لم يقرأ حرفا إلا بأثر(99).

ولم يشذ من المتقدمين ويخرج عن هذا الإجماع إلا نفر قليل، كالذي نقل عن ابن محيصن (ت 123هـ)(100) أنه كان له اختيار في القراءة على قياس العربية(101). وما نقل عن عيسى بن عمر الثقفي (ت 149هـ)(102) أنه كان له اختيار في القراءة على مذهب العربية، وكان الغالب عليه حبّ النصب(103).

وما نقل عن ابن مقسّم العطار (ت 354هـ)(104) من أنه كان يزعم أن كل من صحّ عنده وجه في العربية بحرف من القرآن يوافق المصحف فقراءاته جائزة، وقد عقد له بسبب ذلك مجلس ببغداد حضره القراء والفقهاء، وأجمعوا على منعه، وأوقف

97- غاية النهاية لابن الجزرى 290/1.

98- هو حمزة بن حبيب بن عمارة الكوفي الزيات، مولى آل عكرمة، ولد سنة 08هـ وأدرك الصحابة بالسن، فلعله رأى بعضهم، تصدر للإقراء مدة، وقرأ عليه عدد كبير، وكان إماما حجة في القراءة، خافضا للحديث، عارفا بالفرائض والعربية، توفي سنة 156هـ. ينظر غاية النهاية 261/1، ومعرفة القراء الكبار 111/1.

99- النشر في القراءات العشر لابن الجزرى 77/1، غاية النهاية 261/1.

100- هو محمد بن عبد الرحمن بن محيصن المكي، ذكره ابن الجزري ضمن علماء القراءات، ووصفه الذهبي ضمن قراء الطبقة الثالثة. قرأ ابن محيصن القرآن على سعيد بن جبير، ومجاهد، ودرباس مولى بن عباس، وقرأ عليه عدد كبير منهم: أبو عمرو ابن العلاء أحد القراء السبعة، قال ابن مجاهد: وكان ممن تجرد للقراءة وقام بها في عصر (عبد الله بن كثير) محمد بن عبد الرحمن بن محيصن. ينظر غاية النهاية 167/2. ومعرفة القراء الكبار 99/1.

101- غاية النهاية لابن الجزري 167/2.

102- هو عيسى بن عمر الثقفي النحوي البصري، صاحب الإكمال، والجامع، عرض القرآن على عبد الله بن إسحاق الحضرمي، وكان له اختيارات في القراءة على قياس العربية. ينظر: غاية النهاية 613/1.

103- المرجع السابق.

104- هو أبوبكر محمد بن الحسن مقسم بن يعقوب أحد القراء بمدينة السلام، كان من أحفظ أهل زمانه لنحو الكوفيين، وأعرفهم بالقراءات، مشهورها وغريبها وشاذها. وقد عد له ابن الجزري سبعا وثلاثين طريقا من رواية خلاد عن حمزة، له كتب نفيسة، ذكر منها ابن النديم عددا غير قليل، وذكر منها يقوت ثلاثة عشر كتابا أغلبها في علوم القرآن، ووصفه الداني بأنه مشهور بالضبط والإتقان، عالم بالعربية، حسن التصنيف في علوم القرآن. ينظر الفهرست ص 47. ومعجم الأدباء للحموي 154/8.

للضرب فتاب ورجع، وكتب عليه بذلك محضر(105).

وما نقل عن ابن شنبوذ (ت 328هـ)(106) أنه كان يرى جواز القراءة بكل ما صح سنده، ووافق العربية، مما جعل القراء ينكرون عليه صنيعه، وبسبب ذلك عقد له مجلس تأديبي حضره القراء، والفقهاء، والقضاة، فاعترف وأذعن بالتوبة، وكتب عليه محضر بذلك(107).

وشذ عن إجماع الأمة من المعاصرين فيما اطلعت عليه نفر قليل، لا يسع المقام للتفصيل فيما شذوا فيه لذلك سأكتفي بإحالة القارئ على أماكن الشذوذ وسأفردهم بدراسة خاصة -إن شاء الله تعالى- وهم:

- طه حسين: الذي يرى أن القراءات القرآنية مرجعها اللهجات(108).
- إبراهيم الأبياري: الذي نص على أن القراءات القرآنية اجتهادية(109).
- محمد محمد عبد اللطيف: (ابن الخطيب) الذي زعم أن القراءات جعلت على ألسنة القبائل، ثم نسخت جميعها بأمر عثمان ﷺ(110).
- مصطفى مندور: الذي أيد نظرية القراءة بالمعنى(111). في بحثه (رسالة الشواذ).
- جواد علي: الذي يرى أن تعدد القراءات يرجع إلى خاصية القلم الذي دوّن به القرآن الكريم، فرسم أكثر حروف هذا القسم متشابهة، والمميز فيها هو النقط، وقد ظهر النقط بعد نزول الوحي بأمد(112).

105- المرشد الوجيز ص: 186. ومعرفة القراء الكبار 308/1. تاريخ بغداد 206/2.

106- هو محمد بن أحمد بن أيوب بن شنبوذ البغدادي، وقيل ابن شنَّبُوذ بنون مشددة، وباء مضمومة، كما ضبطها ابن ثغري بردي، عالم كبير في اللغة والقراءات، روى عن خلق كثير من شيوخ الشام ومصر، وكان قد تخير لنفسه حروفا من شواذ القراءات تخالف الإجماع فقبض عليه، ونوظر بحضرة الوزير بن مقلة، فاغلظ في القول، وأتهم الحاضرين بقلة المعرفة وعيَّرهم بأنهم ما سافروا في طلب العلم كما سافر هو. ينظر الفهرست لابن النديم ص 47. والنجوم الزهرة 348/3. ومعرفة القراء الكبار 276/1. وفيات الأعيان لابن خلكان 300/4.

107- معرفة القراء الكبار 278/1. وغاية النهاية 52/2.

108- تراجع آراؤه في كتابه المعنون بـ (في الأدب الجاهلي).

109- تراجع آراؤه في كتابه (تاريخ القرآن) وفي الموسوعة القرآنية.

110- تراجع آراؤه في كتابه المعنون بـ(الفرقان).

111- يراجع في ذلك (تاريخ القرآن) لعبد الصبور شاهين. نقلا عن رسالة الشواذ.

112- يراجع في ذلك (لهجة القرآن الكريم) بحث في مجلة المجمع العلمي العراقي. المجلد الثالث ص: 89.

- أبو القاسم الخوتي: الذي يرى أن القراءات القرآنية اجتهاد من القراء. يقول ابن الجزرى (ت 833هـ): ومن ثم امتنعت القراءة بالقياس المطلق، وهو الذي ليس له أصل في القراءة يرجع إليه، ولا ركن وثيق في الأداء يعتمد عليه، كما روينا ... أن القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول، فاقرأوا كما علمتموه[113].

ومما تقدم يتضح أن القراءات القرآنية ليست بالاجتهاد والقياس والاختيار، وأن تنوع القراءات واختلافها لا يرجع إلى قياس لغوي، إذ لو كان كذلك لكانت كل قراءة تسيغها العربية صحيحة وليس كذلك، فإن كثيرا من الكلمات يحتمل رسمها أكثر من قراءة، واللغة تجيز هذه القراءات ولكن لم يصح فيها إلا قراءة واحدة، -كما أوضحت في الأمثلة السابقة- فحينئذ يكون مرجع القراءات الروايات المتواترة، والأخبار الصحيحة.

وذهب بعضهم إلى اعتماد القياس المقبول مصدرا من مصادر القراءة، والقياس المقبول يعنى: حمل ما لم يرو عن النبي ﷺ على ما روى عنه في جواز القراءة به لوجود علة مشتركة بين الحرفين تسوغ ذلك[114].

لكن الذي عليه الجمهور عدم جوازه، لاشتراطهم صحة الرواية في كل أقسام القراءة، وهو الصحيح؛ لأن القياس حجة ظنية لا يجوز الرجوع إليها باعتباره أصلا، إلا بدليل خاص من القرآن أو السنة أو العقل، وليس في القرآن أو السنة ما يسوغ الرجوع إليها في القراءات. كما أن العقل يمنع من القياس، لأن قرآنية القرآن لا تثبت إلا بما ينهى إلى اليقين، والقياس -هنا- لا يوصل إلى يقين.

وختاما أرجو أن تكون هذه الدراسة أحد خطوط الدفاع عن القرآن الكريم وقراءاته، فهذه الأوجه المتعددة في الكلمة الواحدة من كلمات القرآن، مع عدم التناقض، أحد الأدلة علي أن هذا الكتاب وحي من الله تعالي، وكل آية منه معجزة مستقلة، بأية قراءة قُرئت، وبأية رواية تليت، متي كانت متصلة السند، بمن أُوحي إليه هذا القرآن.

التوصيات

1. إن خطر الإستشراق مازال قائما، وهو خطر يهدد المسلمين في عقائدهم وتراثهم،

---

[113] النشر في القراءات العشر لابن الجزرى 17/1.

[114] القراءات القرآنية لعبد الهادي الفضيلي ص: 83. دار القلم بيروت. الطبعة الثانية 1980.

وعلينا أن نتصدى لهذا الخطر بكل ما أوتينا من قوة.

2. إعداد دراسات إسلامية جادة وإخراجها للشباب في صورة مبسطة لغرس القيم الإسلامية الأصيلة في نفوسهم.
3. الاعتناء بالدراسات التي تفند آراء المستشرقين وتردّ عليهم، على أن تكون هذه الدراسات باللغة العربية وغيرها من اللغات.
4. إبعاد تلاميذ المستشرقين من الهيمنة علي الدراسات العربية الإسلامية وبخاصة في الجامعات.

أهم مصادر البحث

1. القرآن الكريم برواية الإمام حفص عن الإمام عاصم.
2. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر. تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، الناشر دار عالم الكتب. بيروت. الطبعة الأولي 1407هـ
3. الإتقان في علوم القرآن. لجلال الذين السيوطي. ت911هـ. دار إحياء العلوم. بيروت. الطبعة الثانية 1992.
4. الاختلاف بين القراءات. د. أحمد البيلي. دار الجبل. بيروت. الطبعة الأولى 1988.
5. إعجاز القرآن والبلاغة النبوية. لمصطفى الصادق الرافعي ت 1937. دار الكتاب العربي بيروت.
6. ألف ب. لأبي الحجاج يوسف البلوى الأندلسي (ت 604هـ) الناشر المطبعة الوهبية القاهرة.
7. البحر المحيط. لأبي عبد الله محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت 754هـ) دار الفكر للطباعة والنشر. بيروت.
8. البرهان في علوم القرآن. لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي. تحقيق محمد أبو الفضل. دار الفكر. بيروت. الطبعة الثالثة 1980م
9. تاريخ الأدب العربي. للمستشرق الألماني كارل بروكلمان (ت 1956م) ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار وآخرين. الناشر دار المعارف (القاهرة 1968).
10. تاريخ بغداد. أو مدينة السلام منذ تأسيسها حتي سنة 463هـ لأبي بكر احمد بن علي الخطيب البغدادي ت سنة 463هـ. الناشر دار الكتب العلمية. بيروت.
11. تاريخ الشعوب الإسلامية. للمستشرق الألماني كارل بروكلمان (ت 1956م). ترجمة نبيه أمين فارس، ومنير البعلبكي. الناشر دار العلم للملايين. بيروت. الطبعة الثانية 1979.
12. تاريخ القرآن. للأستاذ إبراهيم الأيباري. دار الكتاب اللبناني. ط 2، 1402هـ.
13. تاريخ القرآن. د. عبد الصبور شاهين الناشر معهد الدراسات الإسلامية القاهرة 1991.
14. تأويل مشكل القرآن. لأبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت 276هـ) تحقيق الأستاذ أحمد صقر مطبعة البابي الحلبي. القاهرة.
15. جامع البيان في تفسر القرآن. لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ) دار

المعرفة للطباعة والنشر بيروت ط 3، 1978

16. الجامع لأحكام القرآن. لأبي عبد الله محمد القرطبي (ت 671هـ) أشرف علي تصحيحه أحمد عبد الحليم وزملائه دار الكتاب العربي للطباعة والنشر 1967م.
17. حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع. للقاسم بن فيره الشاطبي (ت 590هـ) مطبعة عيسى البابي الحلبي. القاهرة.
18. السبعة في القراءات لأبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد التميمي (ت 324هـ) تحقيق د. شوقي ضيف دار المعارف المصرية. القاهرة. 1972م.
19. صحيح البخاري. مع فتح الباري. منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية. بيروت لبنان. الطبعة الثالثة سنة 2000م
20. غاية النهاية في طبقات القراء. لشمس الذين محمد بن الحزري (ت 833هـ) اعتنى بنشره ج. براجستراسر. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الثانية 1980
21. الفرقان لمحمد بن محمد بن الخطيب. نشر دار الكتب العلمية. بيروت
22. في الأدب الجاهلي. د. طه حسين. الناشر دار المعارف المصرية. القاهرة.
23. القراءات القرانية تاريخ وتعريف د. عبدالهادي الفضيلي. الناشر دار العلم بيروت ط 2 1980
24. القرآن نزوله وتدوينه. للمستشرق الفرنسي ريجيس بلالشير. ترجمة الأستاذ رضا سعادة. دار الكتاب اللبناني بيروت 1974م.
25. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيوب الأوقاويل في وجوه التنزيل. لأبي القاسم جار الله محمود الزمخشري (ت 538هـ) دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الاولي 1977.
26. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت807هـ) نشر مكتبة القدس. القاهرة. 1353هـ.
27. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والأيضاح عنها. تحقيق علي النجدي وعبدالفتاح شبلي. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء كتب الثرات القاهرة 1994.
28. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع. لأبي عبد الله الحسن بن أحمد بن خالوية (ت 370هـ) المطبعة الرحمانية بمصر جمعية المستشرقين الألمانية القاهرة 1934م.
29. مذاهب التفسير الإسلامي للمستشرق المجري اجنتس جولد تسيهر (ت 1921هـ)

دار اقرأ للطباعة والنشر. الطبعة الخامسة 1992م

30. مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات. لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري (ت 456هـ) دار الكتب العلمية. بيروت.
31. المرشد الوحيز إلي علوم تتعلق بالكتاب العزيز. لشهاب الذين عبدا لرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة المقدسي (ت 665هـ) تحقيق طيار آلاتي قولاج. دار صادر بيروت.
32. المستشرقون والقرآن د. إسماعيل سالم عبد العال منشور ضمن سلسلة دعوة الحق 1990.
33. معاني القرآن لأبي زكريا يحي بن زياد الفراء (ت 207هـ) عالم الكتب بيروت.
34. معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق إبراهيم بن سهل الزجاج (ت 311هـ) تحقيق د. عبدالجليل شلبي. الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية القاهرة 1394هـ.
35. معرفة القراء الكبار علي الطبقات والإعصار. لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت 748هـ) تحقيق بشار عواد وآخرين. مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية 1988.
36. مقدمتان في علوم القرآن:
    - مقدمة كتاب المباني في نظم المعاني لمجهول.
    - مقدمة تفسير بن عطية (ت546هـ) مكتبة الخانجي القاهرة 1972.
37. منجد المقرئين ومرشد الطالبين لشمس الدين محمد بن الجزري (ت833هـ) دار الكتب العلمية بيروت.
38. الموسوعة القرآنية. إعداد إبراهيم الأبيارى وآخرين دار الشعب القاهرة.
39. النشر في القراءات العشر لابن الجزري (ت 833هـ)، مراجعة الشيخ الضباع. المكتبة التجارية الكبرى القاهرة.
40. نكت الانتصار. لأبي بكر الباقلاني تحقيق محمد زعلول سلام. منشأة المعارف الإسكندرية 1971.